

# بعد «الفيد».. أراضي مطار الحديد.. للبيع..!!

تواجه أراضي مطار الحديد حملة اعتداء وسطو من قبل بعض ضباط وأفراد القوات الجوية.. وعلى الرغم من الإجراءات التي وضعتها قيادة المحافظة ومجلسها المحلي لمواجهة تلك الاعتداءات المتكررة لقيادات تلك الجهة، إلا أنه لا رادع لتلك الممارسات اللامسؤولة وتعمد تجاهل تلك النداءات والشكاوى.. كما أكدت ذلك السلطة المحلية بالحديدة والتي اعتبرت هذه التصرفات تهديداً لمصالح المحافظة وأبنائها الذين سينتصرون من اغتصاب أراضي حرم مطار الحديد الدولي..

ورفض المجلس المحلي في لقاءه التشاوري الذي جمع مديري المكاتب وأعضاء مجلس النواب ورجال الدين والأعمال وغيرهم المخصص لمناقشة هذه القضية - تلك الممارسات وقرر عدم السكوت عنها، أو تجاهلها والتعامل معها بمسؤولية وحزم، حيث أقر اللقاء تصعيد المخاطبة الرسمية لرئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء وقيادة القوات الجوية للقيام بالاجراءات اللازمة لردع تلك الاعتداءات على الحقوق العامة والخاصة، خاصة وقد لجأ البعض من الضباط والأفراد بعرض أراضيهم المنهوبة للبيع.

## تواطؤ حكومي

> أمين محلي بالحديدة الاخ حسن أحمد الهيج رفض التراخي والإهمال وردود الفعل الهادئة تجاه عمليات السطو المنهجة لأراضي الحديد وثروتها الاقتصادية وايضا- أراضي وممتلكات المواطنين الخاصة- وايضا- تجاهل النداءات المتكررة واللامحدودة للجهاز ذات العلاقة.. الأمر الذي يؤكد أن هناك نافذين يدعمون هذا الاعتداءات وغيره ويعملون على تقويض

أمن واستقرار الحديدة بإثارة هذه المشاكل وزيادة الاعتداءات على أملاك المواطنين والدولة..

## سطوة المتبرد

> وباعتبار قائد المنطقة الشمالية الغربية والتي منها الحديدة وما جاورها فقد امتدت يده الغادرة لاعتداء على ممتلكات ومزارع المواطنين في محافظة الحديدة ووديانها ومزارعها كالحال الذي شهدته الجبال

وسفوحها المحيطة بالعاصمة صنعاء وغيرها التي تمنح هبة لموالين ومشائخ ونافذين وإصلاحيين .. و... الخ.. فما هي مذكرة من محافظ الحديدة أكرم عطية تؤكد



## هيج: نافذون يدعمون الاعتداءات على الأراضي

### موظفو الكهرباء

### يتصدون لادعاء الثورة بعد نهب أراضيهم

من الجمعية السكنية وفقاً لعقود التمليك. وفي بيان صادر عن عمال كهرباء الحديدة المغتصبة أرضهم جاء فيه: «إنه لمن المؤسف أن نفاجأ بمن يدعي الوطنية وأنهم أنصار التغيير والثورة» تجده يعتدي على أراضي الفقراء والموظفين من محدودي الدخل ويشرعون للباطل والنهب وقانون الغاب.. وأكدوا أنهم لن يتنازلوا عن حقوقهم وسيحمونها بكل الوسائل والسبل.. وحملوا السلطة المحلية مسؤولية مواجهة ناهبي الأراضي بحزم وقوة واتخاذ مواقف عملية في الميدان بما يوقف عمليات النهب والسطو الممنهج لأراضي العاملين وأراضي الدولة والمواطنين.

### من المحرر

ما سبق ليس سوى غيض من فيض وقضايا لا يحتويها ملف.. وسنحاول التطرق إليها في تناولات مختلفة قادمة..

رسالة المحافظ الموجهة لقائد الشرطة العسكرية بالمحافظة أحيقبة موظفي الكهرباء لأراضيهم وجاء فيها: إن ادعاء مدير مكتب على محسن غير صحيح.. وطالب المحافظ قائد الشرطة بالتعاون مع أصحاب الحق والمنتفعين

عملية نهب وسطو بالقوة لمساحة أرض تتبع موظفي الكهرباء بالمحافظة من قبل مدير مكتب الجنرال «علي محسن» المدعو العقيد عبد الحميد النهاري الى جانب العديد من الأراضي والمزارع التي صودرت.. وتشير

## المساعدة الغذائية الإماراتية خصباً لحزب الإصلاح

# المواطنون يطالبون بالتحقيق في بيع المعونة

> وعلى الرغم من تحديد آلية للتوزيع بإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية - حسب تشديديات رئيس الجمهورية عبره منصور هادي في اجتماع سابق مع السفير الإماراتي بصنعاء - إلا أن أساليب الاحتيايل والخداع والابتزاز لم تنفذ هذه المعونة من سطوة الجور والحرمان «الاخواني» الذي يشهده ويعانيه عدد من المواطنين والمستحقين في عدد من المحافظات والذين خرجوا عن دائرة الصمت والشكوى من آلية التوزيع الحزبية للمعونة الغذائية الإماراتية التي بدأ توزيعها في عدد من المحافظات بإدارة وإشراف حزب الإصلاح والتي تعكس روائح الكره والفساد الأخلاقي الذي أنتجتته ساحات الحقد والكراهية.

### كشوف الإصلاح

> شكاوى المواطنين المستحقين للمساعدة الإماراتية والمحرومين منها بسبب استغلالها خصباً من قبل الإصلاح تؤكد أن التوزيع يتم عبر اعتماد كشوفات فروع حزب الإصلاح بالمحافظات وتجاهل للكشوف الرسمية المعتمدة عبر حالات الضمان الاجتماعي من وزارة الشؤون الاجتماعية.. وتعالت الأصوات المنددة بأساليب الابتزاز التي يمارسها حزب الإصلاح عبر القيام بتوزيع استمارات طلب عضوية انتساب لحزب الإصلاح الى جانب كل كيس قمح يحصل عليه كل فرد وتزداد عدد الاستمارات بعدد أفراد الأسرة.

وتنادى المواطنون رئيس الجمهورية وحكومة الوفاق والسفارة الإماراتية بوقف هذه المخالفات والتجاوزات وحكر توزيع المساعدة الغذائية الإماراتية على حزب الإصلاح والتصنيفات المريضة وعيلية الفرز على أساس حزبي مناطقي عفن.. أكدوا أنه سينتهي الاحتاد والكراهية بين أفراد الشعب.



وهذا ليس بجديد على حزب الإصلاح فقد لجأ الى توزيع الصناديق على المحلات التجارية والبقالات والسوبر ماركت والبوفيات وغيرها لاستجداء عطاء الناس، مستخدمين الدين وكتاب الله وسيلة «لخداع الناس وتضليلهم عن أهدافهم الحقيقية وغيرها من وسائل محاولات التراء غير المشروع.. كل ذلك جرى ويجري أمام مرأى ومسمع من الدولة والقانون وهذا منحهم

### كتب: عماد حمدي

لا يهتم التجمع اليمني للإصلاح وفقهاؤه وجهاذته ببلابين الجوعى من أبناء جلدتهم ووطنهم، ولا بتحذيرات المنظمات الدولية من انجراف معظمهم الى دائرة الهلاك والموت نتيجة الجوع والفرق جراً استمرار الأزمة.

ولذلك علاقة بانعدام الاخلاق وضعف القيم وانهايار المبادئ المعتمدة في إثبات وجودها وأثرها في الساحة.. والحال كذلك في اللامبالاة وعدم التأثير بتساقط العشرات من الجنود والمواطنين غدرا وخيانة في عملية انتحارية إرهابية، لاعتقادهم أن الحرب التي يقودها تنظيم القاعدة هي ضد الكفار والانتقام من أمريكا والغرب، لذلك كان العنفوان الجهادي يفرض العنفوان الآخر وهو الإرهاب.. كما لا يجد مانعاً في استخدام الأسلحة المحرمة دولياً كالأسلحة الكيميائية ضد الأطفال والنساء للوصول الى أهدافهم.. لا غرابة في أن نجد ذلك الانتشار المخيف لجميعةاتهم الموسمية الرمضانية لطلب الخير والمثوبة عند الله، لكن ليست هي كذلك في الحقيقة والواقع، فما يريدونه يصب في الخانة «السياسية» وليس سوى وسيلة لزيادة أرصدتهم المالية والعقارية كما هو حال الانتخابات حين يتهافت أولئك الادعاء الى الاسر الفقيرة واستغلال طيبتهم ببعض المواد الغذائية «كيلوات من الأرز، وقطرات من الزيت» لضمان التصويت لهم بهدف فوزهم في الانتخابات، وهكذا كان وما زال «الإصلاح» يستثمر معاناة الناس وحاجتهم لما يحقق أهدافه.. ويتقارب الأمر حين لجأ حميد الأحمر لشراء بعض الشباب وخيام الساحات والمليشيات للوصول الى السلطة.. وهو ما يؤكد تمسكهم بالمبدأ الشهير «الغاية تبرر الوسيلة» أو «الحاجة أم الاختراع»..

## مشاريع خدمية جديدة في الضالع

أقر اجتماع للمكاتب التنفيذية بمحافظة الضالع عدداً من الإجراءات لضبط أعداد الموازنة وفقاً للأسس والقواعد المعتمدة.. ومنع الاجتماع، الذي راسه وكيل المحافظة صادق الادريسي فترة اسبوعين للمكاتب التنفيذية لإعداد موازنتها.. هذا وتتضمن موازنة المحافظة للعام ٢٠١٣ م تنفيذ عدد من المشاريع الخدمية والاستراتيجية الجديدة، التي تلبي متطلبات التنمية المحلية المنشودة واحتياجات المحافظة من البنية التحتية.

## أمن إب يضبط عصابة سرقات

ضبطت الأجهزة الامنية بمحافظة إب عصابة نشل وسرقات مكونة من ثلاثة أشخاص بمدينة إب وقال مصدر أمني بمحافظة إب لـ«الميثاق» بأن رجال أمن إدارة البحث الجنائي بمحافظة إب باشرت تحقيقاتها مع الثلاثة المتهمين تمهيداً لإحالتهم الى النيابة العامة خلال اليومين القادمين.

## تأهيل عدد من الخدمات بأبين

كرس اجتماع رأسه محافظ أبين جمال العاقل بحضور عدد من المكاتب التنفيذية والأشغال العامة لمناقشة خطة المشاريع الخدمية المزمع تنفيذها في مجالات المياه والصرف الصحي والصحة والبالغ كلفتها نحو مليوني دولار، وتتضمن بناء خمسة خزانات مياه للشرب في زنجبار والكود والجول، الى جانب إعادة تأهيل مستشفى زنجبار وشقعة وعدد من المراكز الصحية.. كما ناقش الاجتماع تنفيذ المشروع اليمني الاماني في مجال المياه والصرف الصحي والمقدر بـ ٣٠ مليون يورو.

## تزيد ساحل حضرموت بـ(20) ميجاوات

وقعت السلطة المحلية بمحافظة حضرموت اتفاقاً يقضي بتزويد المحافظة بـ(٢٠) ميجاوات من الطاقة الكهربائية عبر نظام الشراء، وقال المحافظ خالد الديني إن توفير (٢٠) ميجاوات من الطاقة، إضافة إلى كهرباء المحافظة جاء بناءً على توجيهات رئيس الجمهورية لتغطية النقص الحاد الذي تعانيه المحافظة ولمجابهة الزيادة في الاستهلاك خلال فترة الصيف.

وأكد أن هذه الاتفاقية ستعالج إشكالية الاختناقات في شبكة توزيع الطاقة.. ويتضمن الاتفاق أن تقوم الشركة بتوفير الطاقة المطلوبة خلال (٢٠) يوماً الى جانب التركيب والتشغيل في محطات المنصورة وابن سينا والديس الشرقية لساحل حضرموت.

## المشاريع المتعثرة بمديريات صعدة

ناقشت السلطة المحلية بمحافظة صعدة وبحضور مديري المكاتب التنفيذية وشخصيات اجتماعية - سير العملية التنموية وسبل معالجة المشاريع المتعثرة في عدد من مديريات المحافظة والإشكالات والتحديات التي تواجهها وبالذات في تنفيذ المشاريع التنموية والخدمية.

## إنجاز (18) بئراً لمشروع مياه الريف بمحافظة لحج

الريف اليمني. وأضاف مدير فرع الهيئة بالمحافظة أن الهيئة تقوم في إجراء الدراسات والمسوحات الميدانية وأعداد التصاميم الكاملة وهي في مرحلة الاستلام النهائي (١٨) بئراً بكلفة (١٩,٢٥١,٤٦١ ريالاً و١٠) خزانات بكلفة (٥,٣٥١,٣٣٣) ريالاً. وأوضح المرفعي أن مهام الهيئة الجديدة تعمل في وضع الخطة الاستثمارية وضخ القطاعات العاملة في مجال المياه تحت مظلة الهيئة العامة لمشروع مياه الريف والبنك الدولي، الدعم الهولندي، تحت اسم قطاعي، في إطار خطط وطموحات وأهداف وسياسات واضحة وصولاً لتحقيق الاستراتيجية الانمائية في توفير المياه الصالحة للشرب للمواطنين في كافة أنحاء